

الجامع للشرائع

[575] ويرث الدية من يرث المال سوى الأخوة والأخوات للأم ومن يتقرب بهما . وإذا كان ولي الدم في العمد طفلاً أو معتوها ، لم يقتص الولي (1) وحبس الجاني حتى يفيق وبلغ الصبي . وإن كان له وليان بالغ وطفل ، ورضي البالغ الجاني على مال بحصته جاز ، وللصبي إذا بلغ القتل بعد رد قسط البالغ من الدية ، فإن عفى البالغ فكذلك . ويقتص للأم من ولدها ، وله منها . فإن قتل أباه خطأ فالدية على العاقلة و يحرمها الإبن . فإن قتله أبوه خطأ فالدية على عاقلته لورثة المقتول سواء ، فإن لم يكن له وارث غيره فلا دية له على العاقلة ، فإن قتله عمداً أو شبهة فالدية في مال الأب لورثة المقتول ، فإن لم يكن له ورثة غيره فالدية عليه لبيت المال . فإن كان لأبوين ولدان ، قتل أحدهما أباه والآخر أمه ، فلقاتل الأب القصاص من قاتل الأم وارثها ، ولقاتل الأم القصاص من قاتل الأب و أرثه . وعمد الصبي ، والمجنون وخطأهما سواء ، وروي (2) في الأعمى كذلك . و تكون الدية على العاقلة مخففة (3) . فإن قتل من ارادهما قدمه هدر . فإن قتل العاقل مجنونا أراده فلا شيء عليه وديته من بيت المال ، فإن لم يردده وتعمده فعليه الدية ولاقود ، فإن قتله خطأ فعلى عاقلته فإن لم يكن فعلى بيت المال . و روي (4) فيمن ضرب غيره فسالت عيناه وقام المضروب فقتل ضاربه : أن قود على الضارب لعماه ، والدية على عاقلته ، فإن لم يكن له عاقلة ففي ماله في ثلاث سنين ودية عينيه من تركة المقتول . _____ (1) أي ولي الطفل أو المعتوه . (2) الوسائل ، ج 19 ، الباب 35 من أبواب القصاص في النفس ، الحديث 1 (3) تخفيف الدية يكون من ثلاثة أوجه : السن والصفة ومدة الاستيفاء وهو في الخطأ كما أن التغليظ كذلك وهو في العمد (راجع المبسوط ، ج 7 ، ص 115) . (4) الوسائل ، ج 19 ، الباب 10 من أبواب العاملة ، الحديث 1 . _____